

واقعية المنهج الكلامي

د. عبد المجيد النجار

أستاذ بكلية الآداب - قسم الدراسات الإسلامية - جامعة الإمارات العربية المتحدة

واقعية المنهج الكلامي

ودورها في مواجهة التحديات الفلسفية المعاصرة

تمهيد :

يوجه النقد الشديد إلى الفكر الكلامي فيما جنع إليه من إيغال في التجريد عند معالجته للقضايا العقديّة التي كانت قواما له ، وما يتصل بها من قضايا طبيعية وفلسفية استخدمت في تلك المعالجة ، وقد عد بهذا التجريد فكراً عميقاً في مواجهة المشكلات الأيديولوجية الفلسفية التي تواجه المسلمين من بداية نهضتهم الحديثة ، إذ إن هذه المشكلات متأثّرة من الواقع الجديد الذي طرأ على حياتهم إثر اتصالاتهم بالحضارة الغربية ، بينما يسبح هذا الفكر في فضاء من مشكلات ماضية لم تكن على صلة وطيدة بواقع المسلمين على عهد نشأتها بله أن تكون كذلك بالنسبة لواقعهم الراهن. ولهذا السبب اتخذ هذا الفكر الكلامي مهجورا من قبل أكثر المهتمين بالمشكلات الثقافية والأيديولوجية للمسلمين على هذا العهد ، بل اتُخذ مُزوّراً أحيانا ، وذلك باعتبار أنه لا يصلح أداة للدفع في سبيل النهضة الثقافية الإسلامية .

والحقيقة أن هذا الموقف من الفكر الكلامي انبنى في الحكم عليه من تقوم سطحي اقتصر على الصورة التي انتهى إليها هذا الفكر لما آل إلى الضعف والجمود شأن الفكر الإسلامي عموماً ، وهي الصورة التي آلت إلى أجيال هذا القرن عبر الثقافة الموروثة عن عهد الانحطاط ، تغافلا في ذلك عن التطور الذي كان فيه الفكر الكلامي حيا فعّالا في مواجهة مشاكل حقيقية ألمت بالمسلمين في حياتهم الثقافية العقدية ، وهو ما فوت على الفكر الإسلامي المعاصر فرصة الاستفادة من الدور المهم الذي قام به الفكر الكلامي في ذلك التطور متمثلا في مد الغزو الفكري والعقدي الذي تعرضت له العقيدة الإسلامية ابتداءً من أواخر القرن الأول وتوطيد أيديولوجية إسلامية متينة ثابتة .

إن الصورة التي وصل عليها علم الكلام إلينا هي صورة مدرسية بدأت في التكون لما توقف هذا العلم عن النمو بعد القرن الرابع ، فحيث أخذت القضايا الكلامية بالترتيب

وفق تصور عقلى لمنطقية مجردة فى الترابط بينها ، فنسق علم الكلام على الوضع الذى دون به فى كتب ما بعد القرن الخامس وجردت مسائله من ملايساتها الواقعية المتمثلة فى التنازل والأحداث التى منها كان ظهورها ، وحررت بأسلوب تقريرى جاف لا أثر فيه للسياق الواقعى الذى نشأ فيه .

أما قبل ذلك التاريخ فإن علم الكلام منذ نشأته لم يكن على هذه الصورة ، بل كان حركة نشيطة من الحوار والتدافع بين العقيدة الإسلامية فى مصادرها النصية من جهة وبين ماجرى فى واقع المسلمين من توترات بين المثل الإسلامى وبين مجريات الأحداث السياسية والاجتماعية ، وما هجم من مقولات الأديان والثقافات القديمة من جهة أخرى . وقد كان هذا التدافع جدلاً حياً يبنى فيه الفكر الكلامى الأيديولوجية الإسلامية بحسب ما تقتضيه التحديات الواقعية أحداثاً ومقولات ، فيؤسس الرؤية الإسلامية بالحجة العقلية المستندة إلى الوحى ، ويصد غازيات الأقاويل بتزيفها بالحجة العقلية أيضاً .

ولذلك فإنه من المهم أن يقع درس علم الكلام وهو فى طوره الأول المتصف بالحياة والواقعية لتبين المنهجية المجدية التى كان يتبعها لمعالجة ما يطرأ من مشكلات فى واقع المسلمين معالجة عقدية ، فإن الوقوف على هذه المنهجية فى خاصيتها الواقعية مدخل أساسى لتقويم علم الكلام فى مدى ما أسهم به فى تثبيت أيديولوجية إسلامية حفظت المسار الحضارى العام وفق متطلبات الوحى ، كما أنه مدخل للاستفادة منه فى ترشيد الفكر الإسلامى اليوم وهو يتزعج إلى صياغة أيديولوجية شاملة متأسسة على عقيدة الإسلام وتراثه ، توجه الحياة الإسلامية إلى صراط الوحى ضمن واقع عالمى متداخل . وهذا ما سنحاول بيانه من خلال العناصر التالية :

واقعية المنهج الكلامى قبل القرن الخامس:

نقصد بالواقعية فى منهجية الفكر الكلامى ما كان لهذا الفكر فى بنيته وموضوعه وأساليبه من صلة بالمشاكل الطارئة فى حياة المسلمين فكراً وسلوكياً ، وبهذا المعنى فإن الفكر الكلامى ظل طيلة أربعة قرون بعد نشأته فى أوائل القرن الثانى فكراً واقعياً شديداً الواقعية . إذ تعتبر قضاياها كما سنبينه بعد حين ناشئة من أحداث ونوازل طرأت على المجتمع الإسلامى بسبب ثقافى أو سياسى أو اجتماعى ، وأحدثت به توتراً على نحو أو على آخر باعتبار ما اتخذ هذا المجتمع لنفسه من مرجعية شاملة هى مرجعية الوحى الدينى ، فنشأت القضايا الكلامية تعالج

ذلك التوتر في حياة المسلمين ، وتهدف إلى توجيه الحياة بحسب ما يلائم مرجعية الوحي .
وقبل أن نفصل مظاهر الواقعية ، من المهم أن نشير إلى أصولين يتعلقان بطبيعة الدين
الإسلامي كان لهما أثر بين في صفة الواقعية التي اتصف بها الفكر الكلامي من حيث إنه
فكر استحدث للحفاظ على أصول هذا الدين وهي الأصول العقيدية التي تنفرع منها سائر
فروع الأحكام والتعاليم الأخرى .

الأول : هو الترابط الشامل في الدين الإسلامي بين حقيقة العقيدة وجميع مظاهر
السلوك الفردي والاجتماعي ، وهو ترابط يجعل هذه المظاهر لا تعدو أن تكون وجها عمليا
لحقيقة العقيدة ، حتى إن كثيراً من المسلمين اعتبروا تعطيل السلوك متمثلاً فيما عرف
بإرتكاب الكبائر ناقصاً لأصل الإيمان بالعقيدة ، خرجا من الدين أساساً . وهذه الطبيعة للصلة
بين العقيدة والسلوك تجعل النظر لمعالجة السلوك من حيث انحرافه عن تعاليم الوحي يمتد
إلى النظر في أصله العقدي ، وهو ما يؤدي بل قد أدى بالفعل إلى أن كثيراً من القضايا
العقيدية التي عالجها الفكر الكلامي كان منطلقها واقع السلوك في المجتمع الإسلامي كما سنبينه
بعد حين مما كان له مدخل كبير في اتصاف هذا الفكر بالواقعية .

والثاني : وضوح العقيدة الإسلامية وبساطتها مما لم يستلزم قيام فكر عقدي شرعي مثلما
هو الأمر بالنسبة لعلم اللاهوت المسيحي الذي انطبع بطابع شرعي في سبيل تبرير تعقيدات
المسيحية وغموضها^(١) ، وإنما قام علم الكلام الإسلامي لغاية دفاعية إثباتاً للعقيدة الإسلامية
ورداً للشبه الواردة عليها كما يعكس ذلك التعريف الذي تناقله العلماء لهذا العلم من أنه « علم
بأمور يقتدر معه على إثبات العقائد الدينية على الغير والزامه إياها بإيراد الحجج عليها ودفع
الشبه عنها »^(٢) . وهذه الغاية الدفاعية استلزمت أن يكون الفكر الكلامي مترصداً لما يفرزه
الواقع الثقافي مما فيه مجانبة للعقيدة الإسلامية فيكون منافعاً له ، وهو ما يجعله فكراً متصلاً
بالواقع الجارى ، فانطبع بصفة الواقعية في مناهضة التحديات الخارجية ، كما انطبع بالواقعية
في معالجة السلوك المنحرف عن الدين الناجم في المجتمع الإسلامي كما ذكرناه آنفاً . وإنه
يمكن تبين واقعية الفكر الكلامي في المظاهر التالية على وجه الخصوص .

١ - واقعية النشأة والتطور :

ظهر الفكر الكلامي ليكون مميزاً متقوماً بالاحتجاج للعقيدة أوائل القرن الثاني على يد
المعتزلة ، وإن كانت المطارحة العقلية في مسائل ذات صبغة عقيدية ظهرت قبل ذلك بنصف

قرن ، حينما وقع التداول في « مرتكب الكبيرة » وفي « القدر » مما يمكن أن يعتبر إرهاباً مبكراً للفكر الكلامي .

ولم تكن هذا النشأة إلا استجابة لضرورات واقعية ملحة تمثلت في مشكلات سياسية واجتماعية نجمت في حياة المسلمين ، وباتت تهدد باستفحالها المطرد البناء الديني الذي قام عليه المجتمع الإسلامي ، كما تمثلت في تحديات دينية وفلسفية من أهل الأديان والفلسفات القديمة باتت تروج بين المسلمين وتهدد بنية العقيدة الإسلامية . فهذه المشكلات والتحديات دفعت الفكر الإسلامي في سبيل الدفاع عن مرجعيته العقدية إلى أن يتجه إلى معالجتها معالجة كلامية ، فكانت نشأة علم الكلام على يد المعتزلة بمنزلة الاستجابة لتحديات ناجمة من صميم واقع المسلمين .

وإذا كنا سنتعرض بعد حين إلى شرح أمثلة للتناسب بين القضايا الكلامية وبين منابها الواقعية ، فإننا في هذا الموطن نود أن ندعم واقعية النشأة بحادثة لها دلالة عميقة في هذا الشأن ، وهي الحادثة التي تناقلتها كتب الفرق الإسلامية على أنها تمثل المنطلق الأول لنشأة فرقة المعتزلة . وإذا كنا نعتبر أن الجذور الأساسية لنشأة هذه الفرقة تضرب بأسبابها إلى ما هو أعمق من هذه الحادثة^(٣) ، إلا أنه يمكن حسابها النقطة الأخيرة التي لخصت تلك الأسباب الماضية، وأنفاضت الكأس ، فأفرزت تياراً فكرياً متميزاً هو التيار الاعتزالي الذي يمثل نشأة علم الكلام . ومن ثمة اعتبرناها ذات دلالة عميقة في هذه النشأة من حيث صلتها بالواقع .

وهذه الحادثة كما رواها الشهرستاني هي أنه : « دخل بعضهم على الحسن البصري فقال له : يا إمام الدين لقد ظهرت في زماننا جماعة يكفرون أصحاب الكبار والكبيرة عندهم كفر يخرج به عن الله ، وهم وعيدية الخوارج . وجماعة يرجون أصحاب الكبار ، والكبيرة عندهم لا تضر مع الإيمان .. وهم مرجئة الأمة ، فكيف تحكم لنا في ذلك اعتقاداً ؟ فتفكر الحسن في ذلك ، وقبل أن يجيب قال واصل بن عطاء : أنا لا أقول إن صاحب الكبيرة مؤمن مطلقاً ولا كافر مطلقاً ، بل هو منزلة بين المنزلتين ، لا مؤمن ولا كافر . ثم قام واعتزل إلى أسطوانة من أسطوانات المسجد يقرر ما أجاب به على جماعة من أصحاب الحسن ، فقال الحسن : اعتزل عنا واصل ، فسمى هو وأصحابه معتزلة »^(٤) .

ويبدو من هذه الحادثة أن نشوء المعتزلة وهو نفسه نشوء الفكر الكلامي كان بسبب حل مشكلة عملية تتعلق بتحديد حقيقة الإيمان ، وتعيين منزلة مرتكب الكبيرة منه ، وقد

كان هذا الأمر منشأ لفتنة كبيرة في المجتمع الإسلامي اتخذت لها وجهتين : الطرغ بالإرجاء في إتيان الآثام والمعاصي حيث لا تضر مع الإيمان معصية ، والتذرع بتكفير المذنبين لإعمال القتل فيه كما فعل الأزارقة من الخوارج . وقد ربط البغدادى بين هذا الواقع وبين خروج واصل بن عطاء بقوله بالمتزلة بين المنزلتين ربطاً سببياً حيث يقول : « فلما ظهرت فتنة الأزارقة بالبصرة والأهواز واختلف الناس عند ذلك في أصحاب الذنوب على الوجوه الخمسة التي ذكرناها خرج واصل بن عطاء عن قول جميع الفرق المتقدمة وزعم أن الفاسق من هذه الأمة لا مؤمن ولا كافر ، وجعل الفسق منزلة بين منزلتي الكفر والإيمان »^(٥) . وبذلك يتأكد أن ظهور علم الكلام متمثلاً في الاعتزال كان معالجة نظيرية عقيدية لمشاكل واقعية سياسية واجتماعية^(٦) .

وكما كان الفكر الكلامي واقعياً في نشأته كان أيضاً واقعياً في تطوره ، فقد كان تناميهِ في الموضوع وفي المنهج محكوماً بمقتضيات الأحوال الاجتماعية والثقافية . كما كان ترتيب مسأله في الظهور بحسب ذلك أيضاً ، وهو ما تعكسه الكتب العقدية الأولى التي وصلتنا رغم أنها تعود إلى القرن الثالث مثل مؤلفات الأشعرى والماتريدى ، فقد كانت المسائل تعرض فيها عرضاً أقرب إلى نسقها التاريخي ، وليس الترتيب الذي نجده في الكتب المتأخرة بعد القرن الخامس إلا صنعة عقلية منطقية لنظم المحصول الكلامي في سياق مدرسي .

وإذا أردنا التمثيل لذلك فإننا نجد أول المسائل الكلامية ظهوراً هي تلك المسائل ذات الصلة الوطيدة بالواقع الاجتماعي ، وعلى رأس هذه المسائل الفعل الإنساني ومرتكب الكبيرة ، فقد كانت لهما جذور في أحداث الفتنة منتصف القرن الأول ، ثم آل البحث فيها إلى التنظير العقدي أواخر القرن من قبل القدرية والمرجئة والخوارج لتصبحا النواة الأولى في الفكر الكلامي لدى المعتزلة .

ومسألة الألوهية المتقومة بما عرف بقضية « الذات والصفات » لم ينشأ البحث فيها إلا في القرن الثاني حينما طرحها واصل بن عطاء طرحاً غير نضيج كما وصفه الشهرستاني ، وإنما أصبحت مسألة مهمة في المداولة مع أواخر القرن الثاني مع إبراهيم النظام وأبي الهذيل العلاف المعتزلين . وكان نشوؤها متأخراً نسبياً بسبب أن القرن الأول لم يظهر فيه التحدي لعقيدة الألوهية في للنظور الإسلامي مثلما ظهر في القرن الثاني متمثلاً في عمل اليهود على نشر تحسيمهم والنصارى على إشاعة تثليثهم ، والمجوس على تسريب ثنائيتهم .

وقد كانت قضية النبوة أكثر تأخراً في ظهورها كقضية كلامية ، وذلك لأن التحدى الوارد فيها إنما جاء من أصحاب ديانات الهند في الأكثر ، وخاصة السمنية والبراهمية ، ولم يكن لهذه الأديان رواج ظاهر بالبلاد الإسلامية إلا أواخر القرن الثاني ، إذ أن .. ومحيى بن خالد البرمكى (ت ١٩٠ هـ) بعث برجل إلى الهند ليأتيه بعقائر موجودة ببلادهم ، وأن يكتب له أديانهم في كتاب ، فكتب له هذا الكتاب ^(٧) ، ولذلك فإن القرن الثالث شهد البحث المستفيض في قضية النبوة من قبل المتكلمين دفعاً لما روجه منكرو النبوة وخاصة منهم ابن الروندى (ت ٢٨٩ هـ) وأبو بكر الرازى (٣١١ هـ) .

والمسائل الطبيعية التي أصبحت جزءاً من الفكر الكلامي لم ينشأ البحث فيها إلا حينما تفشت الفلسفة اليونانية في المجال الثقافي الإسلامي من قبل الفلاسفة الإسلاميين وخاصة منهم الفارابى (ت ٣٣٩ هـ) ، فحيث أصبح علماء العقيدة يبحثون المسائل الطبيعية لاستخدامها مقدمات في إثبات العقيدة رداً على المقولات الفلسفية اليونانية المخالفة للعقيدة الإسلامية . وهكذا يبدو أن الفكر الكلامي كان ينمو ويتطور بالمعالجة المستجدة لما يطرأ من مشكلات واقعية بتظير عقدي ، ولم يكن متولداً من فكر فلسفى مجرد .

٢ - واقعية الموضوع :

نعنى بها أن الموضوعات التي يبحثها الفكر الكلامي كانت موضوعات ذات صلة متينة بما يجرى في واقع الحياة الإسلامية ، وليس شأنها في ذلك شأن الموضوعات الفلسفية التي كانت تطرح على المنهج اليوناني ، فليس ثم مسألة من المسائل الكلامية إلا تمثل رد فعل دفاعي على حادثة ناشبة في الحياة الاجتماعية تخل بأغراض الدين فيها ، أو مقولة طارئة من أهل المذاهب والأديان تنال بصفة مباشرة من العقيدة الإسلامية ، ولا يند عن ذلك ما يبدو لنا اليوم من مسائل موعلة في التجريد لا تُمُتُّ إلى الواقع بصلة .

ولو أردنا تأييد ذلك ببعض الشواهد من المسائل الكلامية التي تبدو أكثر تجريداً من غيرها لرأينا على سبيل المثال أن قضية الفعل الإنساني بين الحرية والجبرية قد أصبحت قضية كلامية لما تفشى في المجتمع الإسلامي أواخر القرن الأول التعلل بالقدر المقدور في إتيان المعاصي واقتراف الآثام من قبل كثير من المتحللين من قيود الشريعة وهو ما جاء يشكوه أحد المخلصين من المسلمين لعبد الله بن عمر قائلاً : « ظهر في زماننا رجال يزنون ويسرقون ، ويشربون الخمر التي حرم الله ، ثم يحتجون علينا ويقولون : كان ذلك في علم الله » ^(٨) . وكذلك لما

أصبح بعض حكام بنى أمية يتعللون بالقدر في تبرير ظلمهم وبغيهم على الناس ، مثلما ذكر من أنه لما قتل عمرو بن سعيد بن العاص على عهد عبد الملك بن مروان طرحت رأسه من أعلى القصر بين يدي جمع من أصحابه كانوا يترقبونه ، وقال الذى طرحها للمترقبين : إن أمير المؤمنين قد قتل صاحبكم بما كان من القضاء السابق والأمر النافذ^(٩) . فهذه الظاهرة الخطيرة في سلوك الناس نشأت لمعالجتها مسألة « الفعل الإنسانى » متمثلة في القول بحرية الإنسان في فعله ومسئوليته عليه ، وهو ما ابتدأه القدرية الأوائل : معبد الجهنى ، وغيلان الدمشقى ، ثم طوره المعتزلة فأصبح أصلا من أصولهم الخمسة سموه بأصل العدل .

ولو انتقلنا إلى قضيتي الذات والصفات ، وخلق القرآن ، لوجدنا أنهما على ما يبدو في الظاهر من افتقادهما للمبرر الواقعى قد كان البحث فيهما ردا على محاولات مسيحية ومجوسية كانت غايتها التشويش على التوحيد الإسلامى الخالص ، وصولا إلى ضرب من التعددية التى قد تؤول به مرور الزمن إلى عقيدة تعدد الإله .

فقد كان المسيحيون يثبتون لله الأقانيم الثلاثة ، وهى صفات الوجود والحياة والعلم ، التى تجسدت فأصبحت آلهة ثلاثة : الأب والابن والروح القدس ، وكانوا يجادلون لهذه المقولة في المجتمع الإسلامى ، يرومون منها تحريف التوحيد إلى التثليث بتجسيد الصفات الإلهية ، وهو ما حدا بالمعتزلة خوفا من هذا الخطر إلى القول بأن صفات الله هى عين ذاته وليست زائدة عنها ، قطعاً في ذلك لإمكانية أن تجسد آلهة كما يريد المسيحيون ، ومن ثمة كان مبحث الذات والصفات .

وفي نفس السياق أيضاً كان المسيحيون يشجعون القول يقدم القرآن كلام الله لغاية الميل بعقيدة التوحيد إلى نوع من تجسيد كلام الله فى مظهر مادى كما تجسدت كلمة الله فى المسيح . وقد ذكر ابن النديم فى هذا أن العباس البغوى قال : « دخلنا على قيثون النصرانى ، وكان فى دار الروم بالجانب الغربى فجرى الحديث إلى أن سأله عن ابن كلاب ، فقال : رحم الله عبد الله ، كان يجيئنى فيجلس إلى تلك الزاوية ، وعنى أخذ هذا القول (إن كلام الله هو الله) ، ولو عاش لنصرنا للمسلمين »^(١٠) . وبسبب خوف المعتزلة من أن يؤول القرآن إلى إله بصفة القدم طرحوا بشدة لا تخلو من المبالغة القول بخلق القرآن باعتبار أن ذلك القول يعصم من كل تعدد فى هذا المجال . وقد كان المأمون وهو المعتزلى يكتب إلى عماله منبها إلى هذا الأمر حيث جاء فى إحدى رسائله التى حررها وزيره أحمد بن أبى داود : « وما بينه أمير المؤمنين برويته وطالعه بفكره ، فتبين عظيم خطره ، ما ينال المسلمون من

القول في القرآن ... واشتباهه على كثير منهم حتى حسن عندهم وتزين في عقولهم ألا يكون مخلوقا .. وضاهوا به قول النصارى في ادعائهم في عيسى ابن مريم إنه ليس بمخلوق إذا كان كلمة الله ،^(١١)

وهكذا يبدو أن موضوعات الفكر الكلامي مهما بدت في ظاهرها عقلية مجردة فإنها في حقيقة نشأتها ، وفي صيرورتها طيلة قرون ثلاثة على الأقل كانت تعالج مشاكل حية تروم حلها على أساس عقدي بقطع النظر عما حف بتلك المعالجة من ملابسات ، وعما شابها أحيانا من مفالة وشطط ..

٣ - واقعية المنهج :

كما كان الفكر الكلامي واقعا في شأنه وتطوره وموضوعه ، كان أيضا واقعا في منهجه ، فقد كان يستعمل الأساليب الاستدلالية التي تناسب التحديات المطروحة ، ويطور من تلك الأساليب بحسب تطور التحديات .

وقد كان الاستدلال النقلي أول الأساليب التي استعملت في الفكر الكلامي حيث يتخذ من نصوص القرآن والحديث شواهد على الآراء العقيدية في الحوار الدائر بين الفرق الإسلامية ، تأصيلا لهذه الآراء في أصول الوحي بطريق التأويل ، أو ردا للشواهد المخالفة لها بطريق النقد لما هو ضعيف منها أو منحول . وقد ظل هذا الاستدلال النقلي مواكبا للفكر الإسلامي طيلة مسيرته في الحوار الداخلي بين المسلمين^(١٢) .

ولما نجحت تحديات أهل الأديان والمذاهب في القرن الثاني نشأ لدى المتكلمين الأسلوب العقلي في الاحتجاج ، ذلك أن هذه التحديات كان أهلها من النصارى والمجوس متمرسين بالفلسفة اليونانية ومنطقها الصوري ، فاستخدموا آليات هذه الفلسفة للاحتجاج نصرته لمعتقداتهم ونقدا للعقيدة الإسلامية ، ولذلك بادر المعتزلة باستعمال الحجة العقلية في مقابلة هذا التحدي ، وأصبح هذا الأسلوب هو الأسلوب الغالب على الفكر الكلامي .

ولما استفحلت الفلسفة اليونانية في الساحة الإسلامية في القرن الثالث وانتشرت مقولاتها مختلطا فيها المسائل الميتافيزيقية بالمسائل الطبيعية في تفاعل تنافري بين النوعين ، طور الفكر الكلامي من منهجه فأدخل في دائرة اهتمامه المسائل الفلسفية والطبيعية مثل قضايا العلة والمعلول والجوهر والفرد وأمثالها ، واستخدمها مقدمات في الاستدلال على العقيدة الإسلامية ورد الشبه الواردة عليها ، وأصبح ذلك سنة ماضية في هذا الفكر منذ أي الهذيل العلاف (ت ٢٣٥ هـ) .

كما يبدو في ملونات علم الكلام بعد القرن الثالث^(١٣).

لقد ظلت هذه الواقعية الحية صفة للفكر الكلامي يعالج من خلالها حقائق المشاكل الاجتماعية والثقافية في المجتمع الإسلامي ، ويحقق في ذلك نتائج هامة في المحافظة على المرجعية العقيدة للحياة الإسلامية ، حتى إنه لولا هذا الفكر بواقعيته لكان مصير العقيدة الإسلامية عرضة لانحرافات جمة نظرا إلى شدة الهجمة التي تعرضت لها جبهة وخفاء من قبل الأديان والثقافات والفلسفات القديمة .

ولكن الانحدار العام الذي أصاب الفكر الإسلامي أصاب أيضاً الفكر الكلامي ، فأصبح ينزع منزع التجريد الذي يشغل به عن مجريات الوقائع المتعلقة بالأصول العقيدة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بمجادلات نظرية في المسائل القديمة ، واحتجاجات تتعلق بتحديات ماضية ، وميل إلى التأليف والترتيب للآراء والمقولات السابقة في نسق منطقي مدرسي ، حتى إنه يمكن القول إن الصلة كادت تفقد بين هذا الفكر وبين واقع المسلمين الذي لم يخل في أي عصر من تحديات داخلية وخارجية تهدد مرجعيته العقيدة على خلاف ما توهمه ابن خلدون في نقده للفكر الكلامي حينما قال : « علم الكلام غير ضروري لهذا العهد على طالب العلم ، إذ الملحدة والمبتدعة قد انقرضوا ، والأئمة من أهل السنة كفونا شأنهم فيما كتبوا ودونوا ، والأدلة العقلية إنما احتاجوا إليها حين دافعوا ونصروا ، وأما الآن فلم يبق منها إلا كلام تنزه الباري عن كثير من إلهاماته وإطلاقه »^(١٤).

وإنه لمن العجيب من ابن خلدون - وهو المؤرخ للعلوم في مقدمته - أن يحكم على دور الفكر الكلامي بالانتهاء من خلال ما آل إليه من وضع الجمود ، دون أن ينتبه إلى أن الواقع الجارى يستلزم إحياء ذلك الفكر ليستأنف المواجهة الحقيقية بالمناهج الملائمة لمستجدات التحديات ، ولم يكن العصر الذي عاش فيه خلوا منها ، بل كان المد المسيحي مستفحلا بالأندلس ، والمد الصوفي الباطني مستفحلا بالمشرق ، إضافة إلى الأمراض الداخلية التي كانت تعاني منها الأمة الإسلامية ، والتي تمت بصلة قوية لأصول العقيدة ، مثل التواكل وبعض مظاهر الشرك وأمثالها من الأمراض .

نحو بحث للواقعية الكلامية :

إن السيرة التي عرضناها آنفاً للفكر الكلامي في واقعيته الفاعلة في حل مشكلات المسلمين يمكن الاستفادة منها أيما استفادة في بحث واقعية جديدة في هذا الفكر يستأنف بها دوره

الحىوى فى علاج مشكلات المسلمين الراهنة ذات الصلة بالمرجعية العقديّة . والحقيقة أن محاولات جادة فى هذا الخصوص ظهرت بوادرها منذ عهد الإمام محمد عبده حينما كتب فى العقيدة رسالته الصغيرة « رسالة التوحيد » بمنهج جديد فيه بداية تخلص من منهج الجمود فى عهود الانحطاط ، ثم توالى بعد ذلك المحاولات فى هذا الشأن كما تبدوا فى كتابات الإمام حسن البنا ، وأبى الأعلى المودودى ، ومحمد المبارك ، ومالك بن نبي ، ومحمد باقر الصدر ، ووحيد الدين خان ، حتى توفرت بكتابات هؤلاء وأمثالهم جملة صالحة تنير السبيل لمنهج كلامى جديد يتصف بالواقعية ، إلا أن الأمر يحتاج مع هذه البوادر العلمية إلى رسم ملامح لحظة نظرية لبعث واقعية الفكر الكلامى تستهلى بها الجهود المبذولة من قبل المفكرين الإسلاميين فى هذا المجال .

ومن البين ببلاته أن رسم خطة منهجية علمية للفكر الكلامى لمعالجة مشكلات المسلمين الراهنة يستلزم أول ما يستلزم الوعى الدقيق بالمشكلات الراهنة التى يراد من الفكر الكلامى معالجتها ، والوعى الدقيق بطبيعة العقلية السائدة لمعرفة مداخلها التى يمكن منها التأثير للإصلاح والتقويم ، وعلى أساس هذا الوعى بالواقع تقترح خطة منهجية للفكر الكلامى تكون موازية لذلك مؤثرة فيه . وهو ما سنحاول القيام به تالياً .

١ - المشاكل العقديّة فى الواقع الإسلامى :

المطلوب من الفكر العقدى أن يعالج المشاكل التى تحدث فى الأمة متعلقة بالأسس العقديّة العامة دون الفروع الجزئية من التطبيقات السلوكية التى تهتم بها ألوان أخرى من الفكر . ومن ثمة تكون مهمته ذات طابع أصولى كلى . وذلك هو المير الذى يدرج به ضمن الفكر الفلسفى بالمعنى العام .

والتأمل فى الوضع العقدى الراهن للمسلمين يجد أن المشاكل التى تتناهى ترجع فى معرض تعددها وتنوعها إلى مشكلتين رئيسيتين تولدتا من عهد الانحطاط الذى تجدد فيه الفكر الإسلامى وانفصل عن مجريات الواقع ، ومن التحدى الثقافى الحضارى الغربى الذى واجه الأمة الإسلامية منذ قرنين من الزمن ،

أما المشكلة الأولى : فهى الانفصال أو شبه الانفصال الذى وقع بين المرجعية العقديّة وبين المظاهر التطبيقية فى مختلف وجوه الحياة . فالدين الإسلامى هو عقيدة تنفرع عنها شريعة تشمل كل أوجه التصرف الإنسانى بحيث يكون كل حكم من أحكام السلوك متفرعاً عن

أصل من أصول العقيدة التي ستجمعها حقائق أساسية ثلاث : الألوهية والنبوة والبعث بحيث يكون كل منشط من مناشط المسلم ، وكل اجتهاد من اجتهاداته في شئون الحياة مستمداً من أصول العقيدة ، جارياً بحسب مقتضياتها .

ولكن مجريات الواقع الإسلامي خلال عهد التراجع الحضارى أفضت إلى تراخ في الضلة بين أصول العقيدة وبين مناشط الحياة المختلفة ، فلم تعد مظاهر السلوك المختلفة تندفع في تلقائية ووضوح من مرجعيتها العقدية ، وغدت حقائق العقيدة تشبه أن تكون تصديقات ذهنية غايتها في ذاتها ، وضعف الشعور بغايتها السلوكية . وقد أدى هذا الوضع إلى ما يشبه الانفصال بين الاجتهادات الفرعية وبين مرجعيتها العقدية . وخذ إليك مثلاً في ذلك حقيقة التوحيد التي كانت في عهود الازدهار الإسلامي تطبع حياة المسلمين كلها تشريعاً وآداباً وفنوناً وعمارة ، ثم أصبحت بعد ذلك منحسرة في أذهان المسلمين إلى بعد واحد تجريدي هو وحدانية الذات الإلهية ، وتقلص أثرها في مناحي الحياة العملية .

وقد استفحل هذا الوضع لما انفتح المسلمون على الحضارة الغربية بمنجزاتها الباهرة ، وجعلوا يقتبسون منها ويقلدون فيها خبط عشواء على غير هدى من مرجعية عقدية ترشد ذلك الاقتباس ، وتجعله في إطار من الدين ، وقد ظهر ذلك فيما اقتبس المسلمون من آداب وفنون وعلوم إنسانية وطرز عمرانية ، حتى إنه يمكن القول إن الواقع الإسلامي اليوم يجري على غير هدى عقدي ، ويصير على غير قاعدة أيديولوجية إسلامية واضحة .

وأما المشكلة الثانية : فهي الغزو الأيديولوجي الغربي الذي استهدف منذ زمن العقيدة الإسلامية أساساً ، ومظاهرها السلوكية في مختلف الحياة . وقد كان هذا الغزو الأيديولوجي شبيهاً بالغزو الأيديولوجي الذي حدث في هذا القرن الثاني من قبل أهل المذاهب والأديان إلا أنه صادف من المسلمين ضعفاً حضارياً وفكرياً ، واستعدى عليهم بمنجزات العلم ، وقوة الحضارة فإذا به غزو شامل للمنظومة الإسلامية كلها . تسخر فيه الفلسفة والعلم والإعلام جميعاً ، بل والتكنولوجيا المادية أيضاً .

وقد أحدث هذا الغزو الأيديولوجي أثره البين في حياة المسلمين ليس على مستوى السلوك فحسب ولكن على مستوى الاعتقاد أيضاً . وهو ما يملو في للذهبية المادية التي تسربت إلى الشباب الإسلامي ، وفي العلمانية التي أصبحت مذهباً لكثير من النخب المثقفة في العالم الإسلامي ، وهي التي تسيطر على الخطوط التربوية والاقتصادية والسياسية للأمة ، فانطبع

هذه المظاهر كلها بطابع الأيديولوجيا الغربية إن قليلا وإن كثيرا .

وبين هاتين المشكلتين تضافر وتآزر بحيث يهيء ضعف الرابطة بين الحياة العلمية للمسلمين وبين مرجعيتهم العقدية للتأثير الأيديولوجى الغربى ، كما أن هذا التأثير الأيديولوجى يوسع الشقة بين تلك الحياة ومرجعيتها العقدية سواء على المستوى الفكرى الثقافى أو على المستوى السلوكى العام ، فإذا بواقع المسلمين يجرى على غير أيديولوجية إسلامية بيئة ، بل إن تلك الأيديولوجية فى صياغتها الفلسفية التى تستطيع بها أن تواجه التحدى ، وتهدى الحياة تكاد تكون غائبة .

أما البنية الفكرية الثقافية السائدة اليوم بين الناس فقد تغيرت كثيراً بالنسبة لتلك التى كانت سائدة فى عهود ماضية ، حيث أحدثت الثورة العلمية الصناعية انقلابا ثقافيا يكاد يكون عالميا ، ذلك أن العقلية الصورية التى كانت سائدة قديما حلت محلها منذ عهد ديكارت عقلية علمية تخضع فى الفهم والإقناع للبرهان المبني على معطيات العلوم الثابتة رياضية وطبيعية . كما اكتسبت العقلية أيضاً صفة العلمية ، فأصبحت تنفتح فى الفهم والقبول للخطاب الذى ينطلق من معالجة المشاكل العلمية اليومية أكثر من انفتاحها للخطاب الفلسفى المجرد . لقد أصبحت هذه الخصائص سائدة فى العالم الغربى ، وهى فى طريق السيادة فى العالم الإسلامى الذى كانت له خصائص فى عهد ازدهاره الفكرى فى القرون الأولى بتكوين من القرآن الذى يجعل النظر فى الكون مدخلا للاقتناع العقلى .

ولما أبرزنا هذه الخصائص فى بنية العقلية الحديثة إشارة إلى أن المنهج الذى استخدمه الفكر الكلامى بعد القرن الخامس أصبح منهجاً لا يلائم عقلية اليوم ، إذ هو منهج مبني على المنطق الصورى فى أساسه ، وهو منطق لا يهتم بالواقع وإنما ترتبط الحقيقة فيه بتناسق المعطيات المجردة فيما بينها وإن خالفت الواقع . ولا زالت آثار هذا المنهج باقية عند شق من المتتبعين إلى الفكر الإسلامى إما بصفته الأصلية أو بصفة جديدة حافظ فيها على الطابع التجريدى العام ، ويكاد يكون الخطاب الفكرى الإسلامى اليوم محكوماً بهذه التجريدية فى الخطاب .

٢- الأسس الواقعية للفكر العقدى الحديث:

إن المشاكل الأيديولوجية للأمة الإسلامية التى ألحنا إليها آنفا بصورة موجزة تتطلب لمعالجتها فكراً عقدياً ذا خصائص واقعية تتناسب معها استهزاء فى ذلك بالفكر الكلامى فى طور نضجه وحيويته حينما كان يجابه الواقع العقدى الثقافى بما يناسبه من الأساليب . ويمكن أن تكون

الخصائص المطلوبة لمعالجة واقع اليوم متركزة في محورين أساسيين يستقطب كل منهما جملة من الفروع المتعلقة بالفكر العقدي ، وهما : واقعية الموضوع ، وواقعية المنهج .

أ - واقعية الموضوع :

نعنى بها أن يقوم الفكر العقدي الحديث بطرح القضايا والموضوعات التي تمثل مشاكل حقيقية تعيشها الأمة على المستوى الأيديولوجي ، وأن يكون ترتيبها في الطرح من حيث الأهمية بحسب أهميتها الواقعية من حيث حجمها في الإشكال وإلحاحها فيه .

إن البنية للأثورة في الفكر الكلامي تشتمل على مقدمات وثلاثة محاور أساسية . أما المحاور الثلاثة فهي الألوهية والنبوة والبعث ، وتحت كل واحد منها فروع تتعلق به . وفي بعض مدونات علم الكلام تقسم هذه المواضيع إلى محورين : إلهيات وسمعيات ، إضافة إلى المقدمات الفلسفية والطبيعية .

وقد ألقنا سابقا إلى أن هذه البنية لعلم الكلام تشكلت موضوعاتها بحسب الواقع القديم الذي يعود إلى ما قبل القرن الخامس ، وأن ترتيبها أفرزته عقلية مدرسية لا عقلية واقعية ، وهي لذلك لا تتلاءم بالتأكيد مع متطلبات الواقع الراهن لا من حيث طبيعة المسائل ولا من حيث ترتيبها .

فمن حيث القضايا والمسائل ثمة ثوابت لا يقوم الفكر العقدي بدونها ، وهي أساسيات العقيدة الإسلامية فيما تقوم عليه من إيمان بالله وملائكته ورسله وكتبه واليوم الآخر والقدر الإلهي خيره وشره ، فهذه مستظل باقية ركنا ثابتا في الفكر العقدي على مر العصور ؛ لأنها من جهة تمثل ركائز الأيديولوجية الإسلامية التي تنفرع منها كل وجوه المنظومة الفكرية والسلوكية ، وهي من جهة ثانية عرضة للتحدي الأيديولوجي في كل زمان مما يجعل الدفاع عنها أمرا ساريا بسرمان التحدي .

إلا أن المنظومة الماثورة في الفكر العقدي قد اشتملت على العديد من المسائل والقضايا ذات الصلة بالعقيدة الإسلامية أفرزتها واقعية انقضت بانقضاء زمنها ، فلم يبق اليوم مبرر لبحثها في الفكر العقدي الحديث ، إلا أن يكون ذلك باعتبارها جزءا من تاريخ الفكر الإسلامي ، فقيمة البحث فيها قيمة تاريخية وليست قيمة واقعية تسهم في حل المشاكل الراهنة . ومن الأمثلة التي يمكن أن نذكرها في هذا الصدد قضية الذات الإلهية في علاقتها بالصفات ، وقضية خلق القرآن ، وتأويل الصفات الخيرية ، والمفاضلة بين الأنبياء وبين

الملائكة ، والمعاد هل هو جسماني أو روحاني ، وأشباهاها من المسائل التي لا تمثل اليوم إشكالات عقدية ولا علمية في حياة المسلمين ، ولكنك تجد بعض الطوائف الإسلامية ما زالت تثبت ببعضها متخذة منها محوراً للجدل ومنشطا للفكر العقدي يلهم عن المشاكل الحقيقية التي ترهق الواقع الإسلامي .

وفي مقابل هذه القضايا التي يقتضي الواقع الجديد أن تطرح في مجال الاهتمام الآتي فإن قضايا كثيرة لم تكن مطروحة من قبل في الفكر العقدي الموروث، ويفرض الوضع أراهن أن تطرح مجدداً ضمن دائرة المنظومة العقدية الإسلامية فيتناولها الفكر العقدي بالبحث . وذلك يقتضي توسعة في مجال العقيدة بالنسبة لما استقر عليه الفهم في علم الكلام في عهوده الأخيرة .

إن المفهوم الذي أصبح سائداً لموضوع العقيدة هو أن هذا الموضوع يشمل القضايا الصورية التي جاء بها الإسلام من حيث إن المسلم ملزم بأن يتحملها بالتصديق القلبي بها . أما ما يتحمله المسلم بالسلوك فإنه غير داخل في اهتمام الفكر العقدي ، وقد خلت مدونات علم الكلام في صورتها الأخيرة منه بصفة كلية تقريباً . وهذا معناه أن القضايا العملية للمسلمين غير داخلية في مجال البحث العقدي الذي تمحض للقضايا النظرية .

ولكن رغم هذا الفهم الذي ساد في الفكر العقدي المأثور فإننا نجد في مفهوم بعض القدامى من للفكرين الإسلاميين من ذوى الصلة بهذا المجال نطاقاً لمواضيع علم العقيدة أرحب بكثير من التطاق الضيق الذي ساد ، بل إننا نجد منهم من وسع بحوثه العلمية في العقيدة بما شمل القضايا ذات الخصوصية النظرية وقضايا أخرى ذات خصوصية عملية وأدرجها كلها في صعيد البحث العقدي وأجرى عليها نفس المقياس .

وبما يلفت الانتباه في هذا الصدد تعريف لعلم الكلام لم يورده أحد المتكلمين ، ولكن أحد الفلاسفة الإسلاميين وهو أبو نصر الفارابي (ت ٣٣٩ هـ) في كتابه إحصاء العلوم حيث قال : « صناعة الكلام ملكة يقتدر بها الإنسان على نصرة الآراء والأفعال المخلوذة التي صرح بها واضع الملة وتزييف كل ما خالفها بالأقوال »^(١٥) وهو يقصد بالآراء مسائل العقيدة النظرية ، ويقصد بالأفعال مسائل الشريعة العملية ، فالفكر الكلامي يشمل عند الفارابي النصرة الاستدلالية لكل من القضايا التي جاء بها الوحي نظرية أو عملية ، في حين اقتصر التعريف السائد على القضايا النظرية .

وعندما نعود إلى بواكير ما وصلنا من مدونات علم الكلام ومقالات الفرق فإننا نجد بعضها مصداقا لهذا التعميم في موضوع علم الكلام كما حدده الفارابي ، حيث نجد بحوثا في العديد من المسائل الشرعية العملية إلى جانب المسائل العقدية النظرية لا من وجه فقهي فرعي ، ولكن من وجه أصولي عقدي ، ونجد إليك في ذلك مثلاً كتاب « مقالات الإسلاميين » للإمام الأشعري في الجزء الذي رتبته على المقالات خاصة . فقد بحث فيه بنظر أصولي كميئاً هائلاً من القضايا النظرية والعملية .

ومن هذه السابقة في توسيع موضوع الفكر العقدي يمكن أن نتخذ مستأنساً لتوسيعه اليوم حتى يغطي الحاجة الأيديولوجية للمسلمين ، فيصبح من مهام الفكر العقدي الاستدلال على قضايا تشريعية عملية كالانتصار لحزمة الربا ببيان ما ينجر عنها من الدمار الصحي والاجتماعي ، والانتصار لحلية التعدد في الزواج ومقدرات الشريعة في الحدود ببيان الفوائد التي تعود بها على الفرد والمجتمع ، وكذلك الأمر في كل القضايا التشريعية الأساسية من حيث نصرتها والاستدلال عليها لا من حيث تفاصيلها الفقهية ، ويستطيع الفكر العقدي الحديث بهذا الاهتمام أن يطاول فلسفة القانون الوضعي التي تعتبر رابطة بين القوانين الوضعية في فصولها التطبيقية وبين خلفياتها الأيديولوجية ، وتبريرا لها على أساس تلك الخلفيات ، فهو يشبه أن يكون فلسفة تشريعية تؤصل القانون الشرعي في منطلقه العقدي .

ويتصل بهذا الاهتمام لنصرة التشريعات العملية الاهتمام بأصول الاجتهاد لصياغة الحلول الشرعية لمشاكل الحياة المستجدة ، فإن هذا الاجتهاد يحتاج إلى أن يؤصل على قه بالواقع من جهة ، وعلى أساس من الالتزام بقواعد العقيدة الإسلامية من جهة أخرى تحرياً في ذلك كله لما يحقق المصلحة للأمة وهو ما يتوقف على نظر استدلالى هدفه الجمع بين الأصول العقدية الإسلامية وبين كل الحلول التشريعية الاجتهادية المتعلقة بالحياة العملية ، ضماناً في ذلك للالتزام بالمرجعية العليا في كل تطور تنقلب فيه حياة المسلمين . وبهذا الاعتبار فإن مواضيع كانت تدرج سابقاً ضمن علم أصول الفقه قد تصبح من مشمولات الفكر العقدي الحديث .

ومن المواضيع المهمة التي يمكن أن تدرج في نطاق الفكر العقدي الحديث موضوع الإنسان من منظور كلى عام . وهو الموضوع الذي يتناول بالبحث : مبدأ الإنسان ، وقيمه الذاتية ، وميزته في الكون ، وغاية وجوده ، ومصيره . فهذه المسائل لم تنل الاهتمام في الفكر الكلامي الموروث إلا أن تكون جزئيات متفرقة في ثنايا موضوعات أخرى^(١٦) . وهي اليوم تمثل

مطلبا أساسيا في التأصيل العقدي ؛ وذلك بالنظر إلى ما يشكوه العالم الإسلامي من مظاهر عديدة لامتحان الإنسان ، وإهانة كرامته ، وإهدار قيمته ، وبالنظر إلى ما تقلب فيه حياة المسلمين على غير وعى بالمهمة التي من أجلها خلق الإنسان ، وعليه أن يسعى في تحقيقها ، وذلك إما غفلة عن التعاليم الإسلامية التي جاءت في ذلك ، وإما انسياقا بفعل التأثير الفلسفي الغربي في هذا الخصوص .

ولا يخفى أن تأصيل أيديولوجية واضحة في قضية الإنسان على أسس عقدية إسلامية أمر بالغ الأهمية ، باعتبار أن كل التشريعات التي تصرف شئون الحياة العملية تتوقف في روحها وفي صياغتها على مقتضيات تلك الأيديولوجية ، فإذا لم تكن مؤصلة على أساس عقدي سليم جرت التشريعات على غير هدى من الدين . وهذا ما دعا إلى أن أصبح مبحث الإنسان في الفلسفة الحديثة مبحثا مستقلا وأساسيا من بين مباحثها ، وعلى أساسه تبنى كل المنظومات المذهبية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وهو ما يؤكد ضرورة نشوء مبحث عقدي إسلامي في الإنسان يطاول مبحث الإنسان في الفلسفة ، وتتأسس عليه التشريعات العملية .

وإذا كانت القضايا العقدية النظرية : الألوهية والنبوة والبعث لا تفقد أهميتها في منظومة المواضيع العقدية الموسعة . فإن المواضيع التي ذكرناها آنفا ينبغي أن تحتل موقعا متميزاً في اهتمام الفكر العقدي الحديث ، وذلك لأنها تقوم بالدور المهم في حل المشكلة الأيديولوجية بالنسبة للمسلمين ، كما تقوم بالدور المهم في الإقناع بالإسلام بالنسبة لغير المسلمين والمتشككين من المسلمين .

أما دورها في حل المشكلة الأيديولوجية فهو يتمثل كما أشرنا إليه في أنها تصل بين السلوك العقيدة ، وتجعل الاجتهادات في تطوير حياة المسلمين مستندة إلى سند متين من أصول الدين ، فلا تتفرق بها السبل ، وإنما تكون صادرة في شتى مظاهرها عن وحدة أيديولوجية متقومة بعقيدة التوحيد الشاملة فتصطبغ الحياة كلها بصبغتها ، ذلك ما تحققه فلسفة الشريعة التي تنصر التشريعات الإسلامية عقديا ، وتضمنه أصول الاجتهاد على الوجه الذي بيناه ، وتفرض إلى قضية الإنسان في بعدها القيمي والغائي والكويني ، إذ يقع في إطارها تأصيل العديد من القضايا المطروحة على الساحة الإسلامية والإنسانية عامة تأصيلا عقديا ، مثل قضية مستقبل الإنسانية ، والسلام العالمي والتلوث البيئي وغيرها . وبصفة جمالية فإن هذه المواضيع الجديدة في الفكر العقدي من شأنها أن توطد مرجعية عقدية ثابتة تصدر عنها كل تصرفات المسلمين ، وتحل في ضوئها كل مشاكلهم .

أما دورها في إقناع غير المسلمين بالإسلام ، وتبديد شبه المتريدين من المسلمين فهو دور تقتضيه طبيعة البنية العقلية الحديثة المتصفة بالعلمية والعملية ، فهذه العقلية لا تقتنع باستدلالات نظرية على وجود الله وصدق النبوة وحقانية البعث بقدر ما تقتنع باستدلالات علمية وعملية واقعية على حرمة الربا والخمر والخنزير ، وحقانية التشريع الأسرى والجنائى الإسلامى فإذا ما كانت الاستدلالات على هذه القضايا مبنية على معطيات العلم الكونى والإحصائى والاجتماعى ، ومنطلقة من واقع المعاناة الإنسانية في غياب هذه التشريعات فإن العقول تنفتح للقبول والاقناع . وإذا ما حصل الاقتناع بها باعتبارها تصلح حلولاً للمعاناة الواقعية المتأتبة من النظام الربوى ، ومن التحلل الأسرى ، والإباحية الجنسية فإن ذلك يكون للدخل الحقيقى للإيمان بمصدر هذه التشريعات من نبوة وألوهية وما يقتضيه من عقيدة البعث ، فيتحقق إذاً بالاستدلال على القضايا العملية ما يعجز الاستدلال التجريدى عن تحقيقه من إيمان بأصول العقيدة . وإن المد الإسلامى الحديث في أوساط المثقفين من أهل الغرب تأتى في أكثره من هذا الباب لا من باب الاستدلال النظرى المجرد .

ب - واقعية المنهج :

نعنى بها أن تكون الطريقة التى تقدم بها الموضوعات العقدية المستصحبة والمستجدة طريقة مبنية على المعطيات الواقعية لعقليات المخاطبين ضماناً في ذلك ليكون الخطاب نافلاً إليهم ، مقنعاً لهم ، لا على أساس من أن الغاية هي الإقناع شأن المنهج الخطائى في المنطق اليونانى القديم ، ولكن على أساس أن الغاية هي الإقناع بالحق .

وقد ذكرنا آنفاً أن العقلية التى أصبحت سائدة هي العقلية العلمية العملية ، أى العقلية التى تقتنع بالأسلوب الذى يستخدم معطيات العلم التجريدى ، والذى يستخدم أيضاً معطيات الواقع الإنسانى فيما يزخر به من تجارب نفسية واجتماعية ، وفيما تنجم فيه من مشاغل ومشكلات ، وفيما يشمره التاريخ من العبر والعظات . فالواقع الكونى والواقع الإنسانى هما المادة الصالحة لأن تتخذ منها مقدمات استدلالية مقنعة للعقلية الراهنة .

وليس هذا المنهج بدعاً في الثقافة الإسلامية ، بل هو منهج قديم فيها ، فالقرآن الكريم بنى خطابه الإقناعى على أصول الواقعين الكونى والإنسانى . وهو ما يبدو في استخدام الآيات الكونية مقدمات في الاستدلال على حقائق العقيدة ، واستخدام العبر التاريخية باعتبارها وقائع إنسانية في الإقناع بما يبشر به من تعاليم تتعلق بمصير الإنسان وغاية وجوده ، والانطلاق من المصلحة العملية للإنسان في حمله على التسليم بأسس العقيدة الإسلامية^(١٧) .

ويمكن أن نعتبر مما يندرج في هذا المنهج من جانبه العلمى ما أدخل في علم الكلام من مسائل طبيعية تمثل في الزمن القديم معطيات علمية ، حيث استخدمت هذه المعطيات في الاستدلال على مسائل العقيدة ، وذلك مثل مسائل الخلاء والملاء ، والجوهر الفرد ، والحركة ، والجوهر والعرض وما شابهها ، وإن يكن البحث فيها في ذلك الزمن يكتسى صبغة أيديولوجية إلا أن أصل استخدامها كمسائل طبيعية يشير إلى منهج علمى في الاستدلال على العقيدة يمكن استثماره في بعض المنهج الجديد .

ويقضى هذا المنهج الواقعى في جانبه العلمى رصد نتائج العلم التجريبي في دائرته الكونية ودائرته الإنسانية ، واستخلاص تلك الحقائق التى تنطوى على دلالة واضحة على مسائل العقيدة ، ثم بناء أدلة عقلية منها على تلك المسائل . ومن البين أن الحقائق العلمية بلغت من الثراء في العلم الحديث ما تكون به مصدراً لا يتعد للاستدلال على حقائق العقيدة ، وهو مصدر متجدد بنمو الاكتشافات لقوانين العلوم ، ففى كل قانون جديد دليل جديد على تلك الحقائق ، وتبقى صياغته المنطقية للاستدلال والإقناع في مهمة الفكر العقدى . وهذا القول يصدق في حق المسائل العقدية النظرية ، كما يصدق في حق المسائل التشريعية العملية من جهة إثبات حقيقتها كما بيناه آنفاً . وربما قيل إن قوانين العلم ليست قطعية كلها ، بل بعضها قابل للتعديل بين الحين والآخر ، فكيف تتخذ منها أدلة على حقائق ثابتة . والجواب أن الاستدلال بما قد يثبت خطؤه لا خير فيه بحسب قاعدة أن بطلان الدليل لا يؤذن بطلان المدلول ، وإنما يستأنف الاستدلال عليه بما هو أقوى وأثبت من حقائق العلم .

كما يقتضى هذا المنهج في جانبه الواقعى رصد مجريات الأحداث في واقع الإنسان من حيث ما يعانیه من الإحباط نسمى والاجتماعى والاقتصادى ، وما هو سائر إليه من مصائر مظلمة بسبب مناهج يتبعها في حياته ناشئة عن الهدى الدينى في توجيه السلوك البشرى ، وكذلك بيان الوجه المعاكس لها متمثلاً في المغام الروحية والمادية التى يثمرها ذلك الهدى ، وإبراز ذلك كله في استطلاعات ميدانية إحصائية ، ثم صياغتها في استدلالات عقلية على حقيانية القانون الإسلامى وبطلان مناقضاته من القوانين الوضعية بما يبرز أن حلول المشاكل التى يعانى منها إنسان اليوم في المجال النفسى والاجتماعى والاقتصادى تمر عبر التشريع الإسلامى في أسسه الأصلية الثابتة .

وليس من شأن هذا المنهج الواقعى الاقتصار على هذه الاستدلالات ذات الطابع الجزئى في استخدام حقائق العلم الكونى ومجريات الأوضاع الإنسانية ، بل من شأنه أيضاً أن يؤسس فلسفة توفيق لحقائق الدين المجردة ، على معنى أن يقوم الفكر العقدى الحديث بتأصيل قواعد تساعد في

صياغة الحقائق الدينية المجردة صياغة تقوم بمعطيات الواقع في حياة المسلمين حتى يتسنى بها تنزيل الدين تنزيلا زمنيا على هذا الواقع فيما يشبه العمل الذى يقوم به المهندسون المعماريون حينما يرسمون أمثلة عمرانية يصوغون فيها من مطلوبات الناس ما يقوم على أساس من القانون الرياضى والفيزيائى فى علم العمران ، وما يستجيب فى نفس الآن لطبيعة الأرض التى يُراد أن يقام عليها العمران .

إن حقائق الدين حقائق مجردة وثابتة ، وظروف الحياة الواقعية متقلبة متغيرة ، وهى فى كل متقلباتها ينبغي أن تكون محققة لأغراض الدين المجردة ، ولا يكون تحقيق هذه الأغراض إلا بصياغة مشاريع عملية من تلك الحقائق المجردة تتوجه بها الحياة الواقعية وجهة دينية ، فيحقق الدين أغراضه فى توجيه الحياة ، والأدب المنهجى الذى تتم به تلك الصياغة هو مهمة الفكر العقدى وهى مهمة لا يمكن أن تتم بغير الإلمام الواقى بواقع الإنسان فى طبيعته وخفاياه والعوامل المؤثرة فيه ، ولذلك عدناها عنصرا من المنهجية الواقعية المطلوبة من هذا الفكر فى الزمن الراهن .

على أن المنهجية الواقعية التى نتحدث عنها لا تنفى أن يبقى الفكر العقدى على صلة بالمنهجية الفلسفية العقلية المجردة ؛ ذلك أن هذه المنهجية لئن تراجعت اليوم لفائدة المنهجية الواقعية فإنها لم تنقطع ، وهو ما يبرر استعمالها فى المجالات والأحيان التى تكون فيها مفيدة ، وتصل فيها إلى تحقيق الغرض . وكذلك الأمر بالنسبة للأسلوب العاطفى الروحى فقد يفيد مع بعض الناس وفى بعض الأحيان ، فلا ينبغي إهماله فيما قد يفيد فيه ، ولكن تبقى الصبغة العامة للمنهجية العقدية منهجية علمية عملية فإنه أنفذ فى واقع اليوم إلى العقول ، وأدعى إلى الإقناع ، وأصلح فى تسديد الواقع الإنسانى بالهدى الدينى .

إن الفكر العقدى الحديث إذا ما اقتبس من التراث الكلامى السابق فى عهد حيويته ونضجه تجربته فى التعامل الواقى مع المشكلات التى واجهت المسلمين أيديولوجيا . وتمثل تلك التجربة فى أصولها الفلسفية دون جزئياتها الفرعية ، فإنه يمكن أن يقوم اليوم بدور مهم فى البناء الأيديولوجى للمسلمين ، فيؤسس مرجعية مذهبية تقوم على العقيدة الإسلامية ، تلتزم تحت سلطانها كل مشاريع الحياة السلوكية فى مختلف المجالات، فتستعيد حياة المسلمين وحياتها وانسجامها وقد تمزقت اليوم شرمزق بين نموذج الانحطاط ونموذج الحياة الغربية ، فنبت فيها المشاكل المعيقة عن تحقيق الخلافة غاية الوجود الإنسانى .

* * *

الهوامش

- (١) راجع : لويس غردى ، ج. قناتى - فلسفة الفكر الدينى ٣٩/٣٠٠٠٠ ، دار العلم للملايين بيروت ١٩٦٩ .
- (٢) الإيجى والجرجاني - المواقف وشرحه : ١٤/١ (ط بولاق ، القاهرة ١٩١٣) .
- (٣) راجع كتابنا (بالاشتراك) : المعتزلة بين الفكر والعمل : ١٨ وما بعدها . (ط الشركة التونسية للتوزيع / تونس ١٩٨٦) .
- (٤) الشهرستاني - الملل والنحل : ٤٧/١ (ط صبيح ، القاهرة ١٩٦٤) .
- (٥) البغدادي - الفرق بين الفرق : ٩٧-٩٨ (ط دار الآفاق ، بيروت ١٩٧٣) .
- (٦) راجع : الفونسو نلينو - المعتزلة (ضمن « التراث اليوناني فى الحضارة الإسلامية » ترجمة عبد الرحمن بدوى : ١٩١) . راجع أيضاً : فؤاد السيد : مقدمة تحقيق طبقات المعتزلة : ٢٥ المرجع الأول (ط دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٥) والثانى (ط الدار التونسية للنشر ، تونس ١٩٧٤) .
- (٧) ابن النديم - الفهرست : ١٨٠ . (نشرة جوهانس رودجر ١٨٧١) .
- (٨) طاش كبرى زاده - مفتاح السعادة : ١٦٢/٢ (ط دار الكتب الحديثة ، القاهرة) .
- (٩) ابن قتيبة - الإمامة والسياسة : ٢٢ (ط الحلبي) .
- (١٠) ابن النديم - الفهرست : ١٨٠ .
- (١١) عن أحمد محمود صبحي - فى علم الكلام : ١٢٩/١ . (ط ٢ دار الكتب الجامعية ، الإسكندرية ١٩٧٤) .
- (١٢) يظهر هذا الأسلوب جلياً فى كتاب « الرد على الجهمية » للدارمى ، وكتاب « خلق أفعال العباد » للبخارى (نشر ضمن كتاب « عقائد السلف » تحقيق : على البشار وعمار الطالبي) .
- (١٣) راجع . بحثنا « دور الفكر الكلامي فى نصره العقيدة » . ص : ١٤٢ وما بعدها . (مجلة الكلية الزيتونية : تونس عدد ٤ :) .
- (١٤) ابن خلدون - المقدمة : ٤٣١ (ط دار الشعب ، القاهرة) .
- (١٥) الفارابى - إحصاء العلوم : ١٣١ (ط الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٦٨) .
- (١٦) راجع بحثنا فى هذا الموضوع وأهميته العقدية ، ومقترحاً مفصلاً بمفرداته فى مقدمة تحقيقنا لكتاب « تفصيل النشأتين وتحصيل السعادتين » للراغب الأصبهاني .
- (١٧) نذكر فى ذلك على سبيل المثال قوله تعالى : ﴿ أقلم ينظروا إلى السماء فوفهم كيف بنيناها وزيناها وما لها من فروج ، والأرض مددناها وألقينا فيها رواسى وأنبتنا فيها من كل زوج بهيج ، تبصرة وذكرى لكل عبد منيب ﴾ (ق/ ٦-٨) وقوله تعالى : ﴿ قد خلقت من قبلكم سنن فسيروا فى الأرض فانظروا كيف كان عاقبة المكذبين ﴾ [آل عمران/ ١٣٧] وقوله تعالى : ﴿ قال أفتعبدون من دون الله ما لا ينفعكم شيئاً ولا يضرهم ﴾ [الأنبياء/ ٦٦] .